تجربة الوقف العلمي بجامعة الملك عبد العزيز في إدارة استثمارات الأوقاف

د.محمد شريف بشير الشريف
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المملكة العربية السعودية

الملخص

يهدفُ هذا البحثُ إلى التعريف بتجربة الوقف العلمي في جامعة الملك عبد العزيز، وتقويم نموذجه في استثمار الأوقاف، ويعتمدُ البحثُ على المنهج الوصفي في بيان أهداف الوقف العلمي لجامعة الملك عبد العزيز وأساليبه في استثمار الأوقاف، كما يستخدم المنهج التحليلي في التعريف بطبيعة استثمار الوقف العلمي، وتحديد آلية الاستثمار التي يتبعها، وتشير نتائج البحث إلى قدرة الوقف العلمي في جامعة الملك عبد العزيز على تعبئة الموارد المالية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعة لأجل دعم البرامج التعليمية والبحثية من خلال نظام الاستقطاع الشهري، واستفادته من خبرة رجال الأعمال الواقفين في استثمار الأموال الموقوفة في مجالات قليلة المخاطر وجيدة العوائد، كما أنَّ نظام الوقف العلمي أُسِّس على هيئة الشركات المساهمة في القطاع الخاص، حيث كونت له جمعية عمومية تضم جميع الواقفين الكبار، وتوصل البحث إلى نتيجة مفادها أنّ الوقف العلمي أسهم في تعزيز الموارد المالية الذاتية للجامعة، ودعم أنشطة البحث العلمي وبرامجها الموجهة لخِدمة المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الوقف العلمي، استثمار الأوقاف، إدارة الأوقاف، النظارة على الأوقاف، التمويل الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز.

Résumé:

Le présent article porte sur l'expérience du wakf scientifique à l'université du Roi Abdelaziz et l'évaluation de son model sur l'investissement dans les biens du wakf. On s'appuie sur la méthode descriptive dans l'étude du wakf scientifique à l'université du Roi Abdelaziz ainsi que les modes d'exploitation du bien houbous. A cela s'ajoute la méthode analytique lors qu'il s'agit de la définition de la nature de l'investissement du wakf scientifique et la détermination également du mécanisme sur lequel on compte.

Les résultats de l'étude démontre la capacité de l'université du Roi Abdelaziz de mobiliser les ressources financières des étudiants et du staff enseignants et du personnel, afin de consolider les programmes

pédagogiques et de recherche par le billet du mécanismes du payement par mois, outre le profit tiré de l'expérience des hommes d'affaires chargés d'investir dans les biens de wakf dans des domaines où les risques sont réduits et les bénéfices sont énormes.
Ainsi le système du wakf scientifique est fondé sur l'organisme de société par actions dans le secteur privé, il est institué une assemblée générale rassemblant toutes les personnes qui contribuent par des sommes de wakf considérables.
L'étude a aboutit à un résultat disant que le wakf scientifique a participé dans l'enrichissement de l'autofinancement de l'université et a soutenu les activités de la recherche scientifique et ses programmes destinés aux services de la société.
Mots clés : wakf scientifique, l'investissement dans les biens de wakf, la gestion de wakf, la Nadarate de wakf, le financement islamique, l'université de Roi Abdelaziz.

مقدّمة

أدّى نظام الوقف دوراً عظيماً في تاريخ الحضارة الإسلامية، وأسهم في النهضة العلمية التي تركت بصماتها على الحضارة الغربية المعاصرة، فقد وظفت الحضارة الإسلامية الأوقاف في مجالات عديدة كان منها التعليم، وذلك من خلال إنشاء المؤسسات التعليمية والتربوية كالكتاتيب والمدارس والحلقات العلمية في المساجد والمكتبات ودعم طلاب العلم والعلماء؛ ما دفع إلى الإثراء والشهود الحضاري الإسلامي في شتى العلوم والمعارف، ويمكن القول أن نظام الوقف الإسلامي نهض بالوظائف التي تقوم بها في وقتنا الحاضر وزارات التربية والتعليم والثقافة والشؤون الاجتماعية[1]، وأسهمت الأوقاف في تعزيز استقلال العلماء وضمان الحرية العلمية وتشجيع الإبداع الفكري، ويُعد ذلك من أهم أدوار الأوقاف في الحضارة الإسلامية[2]، ويشهد الجامع الأزهر على هذا الدور بوصفه مؤسسة علمية ودينية مولتها الأوقاف الإسلامية، وضمنت لها الاستمرار والعطاء خلال مسيرتها الضاربة في التاريخ، وكانت مصدراً لاستقلاليته وصموده في الحقب الاستعمارية والنظم السياسية التي حاولت التغول على أوقافه[3].

إنّ توظيف الموارد المالية الوقفية في دعم البحوث التطبيقية والدراسات في المجالات المختلفة، ويعزز من الاستقلالية والديمومة لما تقوم به الجامعات

من الأنشطة البحثية والعلمية والتعليمية لخدمة المجتمع، ويساعد على تحقيق الأهداف التنموية والاجتماعية، وتعتمد كبرى الجامعات المرموقة في أمريكا وبريطانيا في الإنفاق على البحوث والتطوير على قطاع الأوقاف، بحيث صارت الأوقاف من أهم الروافد في تمويل التعليم في جامعات رائدة مثل: هارفارد وييل وبرينستون وستانفورد وكامبريدج وأكسفورد وأدنبرة وغيرها من الجامعات العالمية في أمريكا الشمالية أوروبا[4]، ورغم هذا الدور للأوقاف في البلدان الغربية فإنَ قطاع التعليم في العالم الإسلامي لم يستفد من الأوقاف بذات الفائدة في أوروبا وأمريكا، وهذا ما دفع بعض الجامعات الإسلامية والعربية على إحياء دور الأوقاف، وتفعيلها في مجال التعليم، لا سيما مع وجود علاقة مباشرة بين قيام أوقاف جامعية متطورة وبين جودة الأعمال البحثية والعلمية والابتكارية للجامعات، وهذا ما سعت إليه جامعة الملك عبد العزيز من خلال تقديم نموذج في هذا المجال يعطي للوقف دوراً مميزاً في جامعات البلدان الإسلامية، ومن أجل تحقيق أهداف عديدة من أهمها: تقليل الاعتماد على الدعم المالي الحكومي على الجامعات، واستقطاب العلماء والخبراء المتميزين، ودعم المشروعات العلمية وتطوير البرامج التعليمية، وتحسين خدمات المكتبات والمختبرات العلمية، والارتقاء بنوعية البحوث العلمية وخدمة قضايا المجتمع وتقديم حلول لمشكلاته[5].

ويرتكز الوقف العلمي بجامعة الملك عبدالعزيز؛ بوصفه أول وقف علمي في جامعات المملكة العربية السعودية؛ على خبرة عملية في إدارة الاستثمار الوقفي، وتوجيه مصارفه نحو دعم المشروعات البحثية، وتمويل الدراسات العلمية التطبيقية، والبرامج الخاصة ذات النفع على المجتمع، ومن هذا المنطلق يُمثل الوقف العلمي بجامعة الملك عبد العزيز نموذجاً لمؤسسة وقفية عصرية تستقبل الأوقاف النقدية والعينية والتبرعات، وتدير باحترافية عمليات استثمارها والإنفاق من عوائدها في المجالات العلمية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية وفق أولويات الجامعة واحتياجات المجتمع من حولها[6].

اهتمت الكثير من البحوث والدراسات المتعلقة بالأوقاف بالجوانب الشرعية والمسائل الفقهية المتصلة، وأهملت الجوانب الاقتصادية والاستثمارية،

وذلك على الرغم من كون الأوقاف قطاعاً اقتصادياً ثالثاً، ما يدفع إلى المزيد من البحوث والدراسات في مجال الأوقاف من منظور استثماري، ومن ثم فإنَّ هذا البحث يهتم بالجانب الاستثماري للأوقاف من خلال عرض تجربة الوقف العلمي بجامعة الملك عبد العزيز، وتقويم أساليبه الاستثمارية وطريقة عمله ومجالات الإنفاق وأوجه الصرف التي يدعمها، يتكون هذا البحث من مقدمة؛ تتضمن أهمية البحث العلمية والعملية وأهدافه، وإشكالية البحث ومنهاجيته، ثم المبحث الأول الذي يتناول تأسيس الوقف العلمي ونظامه الإداري، بينما يتناول المبحث الثاني موارد الوقف العلمي ومصارفه، أما المبحث الثالث فيخصص لمناقشة سياسة الوقف العلمي الاستثمارية وأساليب الاستثمار المعمول بها، وخصائص النموذج المعتمد للاستثمار، وأخيراً الخلاصة متضمنة النتائج والتوصيات.

1. **أهمية البحث العلمية والعملية** يستمد هذا البحث أهميته من الدور الكبير الذي تقوم به أوقاف الجامعات في توفير التمويل اللازم للمشروعات البحثية والبرامج التعليمية والاجتماعية ذات المنافع العامة، ويتزامن هذا الاهتمام مع توجه الجامعات السعودية في السنوات القليلة الماضية إلى تفعيل نظام الأوقاف، والاستفادة من الأوقاف في توفير موارد مادية تُسهم في خدمة البرامج والمشروعات التعليمية[7]، كما تزايد اهتمام الجهات الحكومية في المملكة بدور الأوقاف وضرورة تفعيله، حيث صدر حديثاً نظام الهيئة العامة للأوقاف، الذي يهدف إلى تنظيم الأوقاف بالمملكة وتطويرها وتنميتها بما يحقق شروط الواقفين، ويعزز من مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية[8].

إنّ الجامعات والمؤسسات التعليمية تحتاج بصفة دائمة إلى تنويع مصادرها المالية، وتقليل الاعتماد على المصادر الحكومية في ظل مستجدات مالية واقتصادية على المستويين المحلي والعالمي بسبب انخفاض أسعار الطاقة، وذلك من أجل أن تضمن المؤسسات الجامعية الاستمرارية في الأداء والارتقاء بالمستوى التعليمي، وتُعد الأوقاف من أهم هذه المصادر التي تتصف بالديمومة والنماء، وتؤدي إلى زيادة حجم الموارد المالية للمؤسسات

التعليمية، ولكي تحقق الأوقاف التعليمية المأمول منها لا بد من حسن إدارة استثماراتها، وتثمير أصولها بما يحقق عوائد مجزية ومستمرة للجامعات والمؤسسات التعليمية، وفي هذا السياق فإنَّ الأهمية العملية لهذا البحث تتمثل في تقديم الدروس المستفادة من تجربة الوقف العلمي بجامعة الملك عبد العزيز في مجال استثمار الأوقاف من أجل تطوير أوقاف الجامعات وتوظيفه في خدمة أهداف تنموية واجتماعية، أما الأهمية العلمية فتدور حول ما سيسهم به هذا البحث في إثراء أدبيات الوقف العلمي في المجال الاقتصادي والأساليب الاستثمارية.

2. **الإشكالية البحثية** تُعد الأوقاف في الجامعات من أهم المصادر الكامنة والمأمول منها أن تأخذ دوراً رئيساً في توفير الموارد المادية في مجال التعليم، ويحاول هذا البحث أن يسد الفجوة البحثية في التعريف بدور أوقاف الجامعات السعودية في دعم المشروعات والبرامج التعليمية والتنموية من خلال عرض تجربتها الاستثمارية، ما يُعزز في الوقت نفسه من دور الجامعات السعودية في تنويع مصادر تمويلها وزيادتها خِدمة لبرامجها البحثية والتعليمية، وبالنظر إلى تجربة الجامعات السعودية الرائدة في مجال الأوقاف، فإنَّ صندوق الوقف العلمي بجامعة الملك عبد العزيز يُقدم نموذجاً لما يمكن أن تنهض به أوقاف الجامعات في خدمة البرامج التعليمية والبحثية، ومن ثم فإنَّ التساؤلات التي سيجيب عنها البحث تتمثل في الآتي:

1. ما مميزات نظام إدارة الوقف العلمي بجامعة الملك عبد العزيز؟
2. ما أساليب الاستثمار التي يتبعها الوقف العلمي لجامعة الملك عبد العزيز؟
3. هل يقدم الوقف العلمي لجامعة الملك عبد العزيز نموذجاً في إدارة استثمارات الأوقاف؟

3. **أهداف البحث** يهدف هذا البحث بصفة رئيسة إلى بيان أساليب الوقف العلمي بجامعة الملك عبد العزيز في استثمار الأوقاف، أما أهدافه الفرعية فتتلخص في النقاط الآتية:

1. التعريف بتجربة الوقف العلمي لجامعة الملك عبد العزيز.

2. بيان آلية وأساليب الاستثمار في الوقف العلمي لجامعة الملك عبد العزيز.
3. تحديد خصائص نموذج الوقف العلمي بجامعة الملك عبد العزيز في إدارة استثمارات الأوقاف.

4. الحدود الموضوعية والزمانية يهتم هذا البحث بعرض التجربة الاستثمارية للوقف العلمي بجامعة الملك عبد العزيز، ومن ثم ستقتصر المناقشة والتحليل على البعد الاستثماري دون تناول الجوانب الشرعية أو الاجتماعية للأوقاف، كما يهتم البحث بتجربة الوقف العلمي لجامعة الملك عبد العزيز دون غيرها من تجارب الجامعات السعودية اللاحقة لها، وذلك لكونها جامعة رائدة في مجال الوقف العلمي، وذلك منذ تأسيسه إلى عام 2005م.

5. منهجية الدراسة تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي في بيان مفهوم الأوقاف التعليمية وتاريخ تأسيسها في جامعة الملك عبد العزيز، كما تعتمد الدارسة على المنهج الوصفي في التعرف على تجربة الوقف العلمي لجامعة الملك عبد العزيز، والاستفادة منها في تطوير أوقاف الجامعات الأخرى، كما سيستخدم المنهج التحليلي في تقويم التجربة، ورصد أهم أسباب نجاحها في استثمار الأوقاف.

المبحث الأول: الوقف العلمي بجامعة الملك عبد العزيز: نشأته ومجالاته

أولاً: نشأة الوقف العلمي: أُسِّس الوقف العلمي بمبادرة مجموعة من الأهالي والأعيان وأعضاء هيئة التدريس، حيث أعدوا مقترحاً لإنشاء الوقف العلمي، وتم عرضه على الأمير عبد المجيد بن عبد العزيز؛ أمير منطقة مكة آنذاك، الذي بارك المقترح وأقرّه، وأوقف أرضاً له في مدينة جدة لأغراض دعم البحث العلمي بالجامعة، وتبنى المبادرة في إنشاء الوقف العلمي في اجتماع الدائرة الاقتصادية في إمارة منطقة مكة المكرمة بتاريخ 1425/2/23هـ، ثم شكّل مدير الجامعة آنذاك؛ لجنة لتسير الأمور التأسيسية بتاريخ: 1425/3/27هـ، وقامت اللجنة بإعداد التصور النهائي للوقف، وإعادة عرضه على سمو الأمير الذي بادر بدعوة مدير

الجامعة واللجنة المختصة والخبراء والمهتمين ليعلن تدشين الوقف العلمي في يوم 1425/9/13هـ[9].

يُعَّرفُ الوقفُ العلمي بجامعة الملك عبد العزيز بأنَّه مؤسَّسة وقفيِّة تقوم باستقبال الأوقاف النقدية والعينية والتبرعات، واستثمارها والإنفاق من عوائدها على تمويل أنشطة وبرامج متعددة؛ من أجل تنمية المجتمع في مختلف المجالات العلمية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية؛ وفق أولويات واحتياجات المجتمع والأمة[10].

ويسعى الوقف العلمي أن يكون ركيزة في تطوير ودعم المشروعات البحثية، وتمويل الدراسات العلمية والتطبيقية والبرامج الخاصة التي تخدم المجتمع، وتسهم في تنمية وتعالج مشكلاته المختلفة، ودعم المشروعات البحثية والدراسات العلمية، ويقدم برامج مبتكرة ومشروعات متميزة لخدمة المجتمع، ودعم الموهوبين والمبتكرين، وإقامة اللـقاءات العلمية والدورات التدريبية، وتقديم برامج تطويرية لطلاب المدارس، وتنظيم برامج تنموية خاصة ببعض فئات المجتمع[11].

ثانياً: النظام الإداري للوقف العلمي: يقوم الوقف العلمي لجامعة الملك عبد العزيز على أساس النظام الإداري والتنظيمي الآتي:

أولاً: الجمعية العمومية: وتضم جميع الواقفين الذين لا تقل مساهمة كل واحد منهم عن 250 ألف ريال أو ما يعادلها من عقار أو أسهم، وللواقف صوت واحد في الجمعية العمومية عن كل 250 ألف ريال، ومن مهام الجمعية العمومية ما يأتي:

1. اختيار أعضاء مجلس النظارة للوقف العلمي.
2. الإشراف على أداء مجلس النظارة وتقويم أدائه.
3. المصادقة على التقرير السنوي والحسابات الختامية للوقف العلمي.
4. تعيين المراجع القانوني الخارجي.
5. تعديل وتفسير النظام الأساسي للوقف العلمي.

ثانياً: مجلس النظارة: يتكون مجلس النظارة من 15 عضواً؛ هم: مدير الجامعة، وثلاثة أعضاء من الجامعة، وثلاثة أعضاء من الإدارات

الحكومية، وثمانية من أهل العلم والاختصاص ورجال الأعمال والمال، ومن أبرز مهام المجلس ما يأتي:

1. الإشراف على شؤون الوقف وسير عمله ومراجعة أدائه.
2. اعتماد الهيكل التنظيمي والضوابط واللوائح المنظمة لعمل الوقف العلمي.
3. تعيين المدير التنفيذي وأعضاء اللجنة التنفيذية.
4. تعيين لجنة الاستثمار واختيار رئيسها.
5. وضع خطط العمل التفصيلية والميزانية العامة للوقف واعتمادها.
6. اعتماد التقارير الدورية والتقرير السنوي والحسابات الختامية، وعرضها للمصادقة عليها من الجمعية العمومية.

ثالثاً: لجنة الاستثمار: يقوم مجلس النظارة بتعيين لجنة الاستثمار التي تتولى المهام التالية:

1. دراسة المشروعات والفرص الاستثمارية لاستثمار أموال الوقف وتنميتها وتعظيم العوائد الاقتصادية التي يعود جزء منها إلى الاستثمار مرة أخرى بهدف تنمية رأسمال الوقف، بينما يوجه الجزء الأكبر إلى مصارف الوقف العلمي وفقاً لشروط الواقفين.
2. تنمية العوائد المالية للوقف وفق أسس استثمارية محكمة وسليمة لضمان بقاء أصل الأموال الموقوفة وزيادة ريعها.
3. تحديد المشروعات الاستثمارية المراد الدخول فيها، مع مراعاة أن تحقق عوائد جيدة وتكون قليلة المخاطر.

ومما سبق يمكن القول إنَّ الوقف العلمي بجامعة الملك عبد العزيز تمكن من بناء نظام إداري مبتكر في طريقة إدارة الأوقاف تماثل عمل الشركات المساهمة في القطاع الخاص، وذلك من خلال الجمعية العمومية، ويبين الشكل (1) الهيكل التنظيمي لوقف جامعة الملك عبد العزيز.

ويعتمد الوقف العلمي على نظام الصكوك الوقفية في تنظيم إدارة الأموال الموقفة، كما أن للوقف العلمي سجل تجاري، وشخصية اعتبارية

مسجلة في الغرفة التجارية، وجميع موظفي الوقف العلمي ملحقين بنظام التأمينات الاجتماعية، وهذا ما يضع الوقف العلمي لجامعة الملك عبد العزيز في موقع الصدارة كمؤسسة وقفية نموذجية، واستطاعت أن تحول رؤيتها وخطتها الإستراتيجية إلى واقع ملموس وتجربة عملية.

ثالثاً: مجالات عمل الوقف العلمي من أهم مجالات عمل الوقف العلمي ما يأتي:

1. دعم المشروعات البحثية والدراسات العلمية في المجالات الحيوية التي تخدم المجتمع.
2. ابتكار برامج ومشروعات متميزة لخدمة الطلاب وأفراد المجتمع، وتنميته في مختلف المجالات، حل مشكلاته.
3. دعم مشروعات الموهوبين والمبتكرين وأبحاثهم التي تسهم في إيجاد حلول لمشكلات المجتمع.
4. إقامة اللقاءات العلمية والدورات التدريبية لمختلف فئات المجتمع.

تنظيم برامج تنموية خاصة لبعض فئات المجتمع مثل: ذوو الاحتياجات الخاصة، المرضى، الأيتام، مجهولو النسب، الأحداث.

الشكل (1) الهيكل التنظيمي لوقف جامعة الملك عبد العزيز

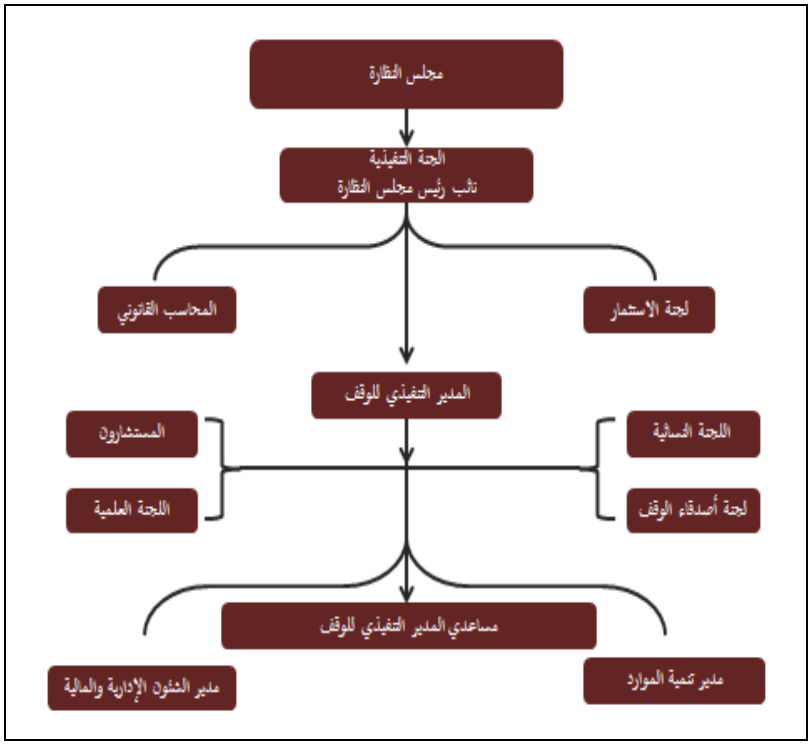

المصدر: جامعة الملك عبد العزيز (1436هـ). الوقف العلمي: عقد من العطاء، مبادرات وإنجازات: السعودية، جدة.

المبحث الثاني: موارد الوقف العلمي ومصارفه

أولاً: موارد الوقف العلمي: تتكون موارد الوقف العلمي من المصادر الآتية:

1. المساهمات النقدية: وتشمل المساهمات النقدية من الواقفين والمتبرعين سواء عن طريق التقديم المباشر أو الإيداع إلى أحد الحسابات المصرفية للوقف العلمي.
2. المساهمات العينية: وتشمل أي نوع من الأصول العينية التي يقدمها الواقفون والمتبرعون مثل: (سكن، قطعة أرض، محل تجاري، سيارة، ممتلكات أخرى).

3. برنامج الاستقطاع الشهري التطوعي:

أ- برنامج الاستقطاع الشهري من منسوبي الجامعة: وهو برنامج موجه لمنسوبي الجامعة (أساتذة، طلاب، موظفون)؛ حيث يقوم كل منسوب بالجامعة بصورة تطوعية بتحديد مبلغ معين من راتبه/ مكافأته ويتبرع به شهرياً للوقف العلمي.

ب- برنامج الاستقطاع الشهري (لغير منسوبي الجامعة): ويتيح هذا البرنامج لغير منسوبي الجامعة المساهمة المالية من خلال تفويض البنك الخاص بهم لاستقطاع مبلغ ثابت شهرياً، وتحويله لأحد حسابات الوقف العلمي المصرفية.

ثانياً: نمو إيرادات الاستقطاع الشهري: وحظي برنامج الاستقطاع الشهري للمنسوبين بإقبال كبير، ونمت إيراداته السنوية بمعدلات كبيرة خلال عشر سنوات (1424-1435هـ)، وهذا ما أسهم في زيادة إجمالي التدفقات النقدية من 5 مليون ريال في عام 1427هـ إلى 25 مليون ريال سنة 1435هـ، ويبين الشكل (2) نمو التبرعات النقدية في الفترة 1426-1435هـ. ويقوم الوقف العلمي باستثمار هذه الموارد المالية وتنميتها والصرف من عوائدها على أوجه الإنفاق المحددة، وهناك أيضاً المساهمة بالعلم والخبرة والوقت: يمكن لأي شخص أو منظمة المساهمة الفكرية أو المعنوية أو تخصيص جزء من الوقت للمشاركة في دعم أنشطة الوقف العلمي وتحقيق أهدافه.

الشكل (2) التدفقات النقدية في الفترة 1426-1435هـ (مليون ريال)

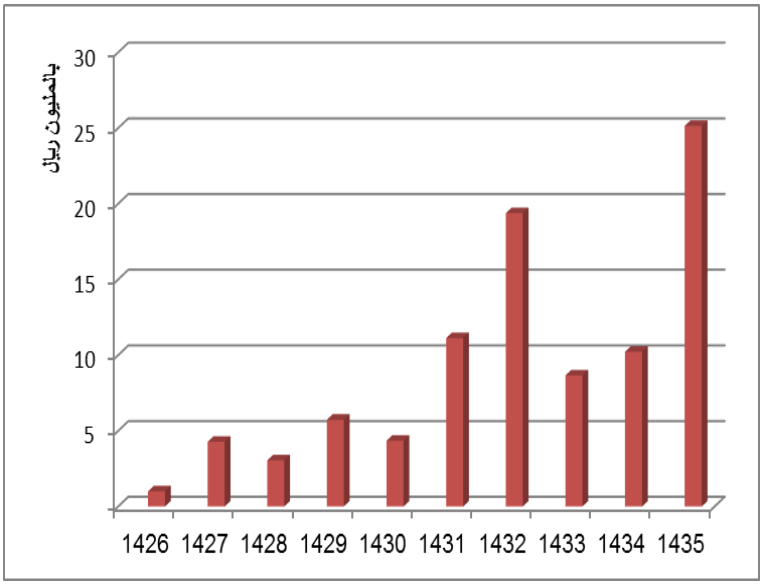

المصدر: جامعة الملك عبد العزيز (1436هـ). الوقف العلمي: عقد من العطاء، مبادرات وإنجازات: السعودية، جدة.

المبحث الثالث: أداء الوقف العلمي وأساليبه الاستثمارية

يقوم الوقف العلمي لجامعة الملك عبد العزيز بتنمية أموال الوقف وزيادتها عن طريق الاستثمار، حيث يتم استثمار موارد الوقف العلمي في معاملات متعددة سواء كانت صفقات تجارية أو عقارية أو صناعية، وذلك عبر لجنة استثمار تضم خبرات وتخصصات متعددة، يكون رجال الأعمال نحو 80٪ من عضويتها، ويشترط نظام الوقف العلمي أن تكون جميع معاملاته وأنشطته الاستثمارية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وتستشير إدارة الوقف العلمي عامة ولجنة الاستثمار على وجه الخصوص؛ علماء الشريعة في المسائل التي تحتاج فيها إلى الفتوى الشرعية[12].

أولاً: الاداء الاستثماري وآلية الاستثمار: وينمو رأس المال الموقوف من خلال الصفقات الاستثمارية الآمنة، حيث يستفيد الوقف العلمي من خبرات أعضاء لجنة الاستثمار بالوقف، الذين يُسهمون في تحديد وتقويم

أي فرص استثمارية سانحة ومناسبة من حيث المدة والعوائد، وفي اجتماع أعضاء لجنة الاستثمار، يتم مناقشة الصفقات الاستثمارية، وتحليل الفرص الاستثمارية واختيار المناسب منها، وترفع توصية للإدارة التنفيذية للوقف لاتخاذ القرار الاستثماري.

ونمت الإيرادات المالية لبرنامج الاستقطاع الشهري منذ إنشاء الوقف في عام 1425هـ/2007م من 500 ألف ريال إلى ما يزيد عن 2 مليون ريال في عام 1435هـ/2014م، وبلغت نسبة المشاركين في البرنامج في المتوسط نحو 60٪ من الطالبات، و35٪ من الطلاب، 5٪ من الموظفين، وزادت التبرعات النقدية من أقل من 5 ملايين ريال في عام 1427هـ إلى ما يزيد عن 25 مليون ريال في عام 1435هـ.

تقوم لجنة الاستثمارات بدراسة الخطة الاستثمارية كل عام وتهتم بتوجيه أصول الوقف، خصوصاً أن الأوقاف عادة لا تدخل في استثمارات عالية المخاطر، بل تختار استثمارات آمنة وقليلة المخاطر[13]، ولذلك تشكل النسبة الأكبر منها من الاستثمارات في المجال العقاري سواء كانت أنشطة تطوير أو تأجير لما يتميز به قطاع العقارات من الاستقرار والمخاطر الآمنة، هذا إلى جانب التجارة العامة التي تقوم على الصفقات التجارية القائمة على التحليل الجيد للفرص الاستثمارية واغتنامها من خلال خبرة أعضاء اللجنة التي يمثل فيها رجال الأعمال نحو 80٪ من أعضائها وهم في نفس الوقت من الواقفين وبعضهم يكون شريكاً وواقفاً في الاستثمار، وهذا ما أدى إلى نجاح استثمارات الوقف العلمي، ونمت عوائد الوقف الاستثمارية خلال الفترة 1428-1435هـ بمعدلات مطردة وإيجابية، حيث وصلت في المتوسط السنوي إلى 15٪ خلال العشر سنوات الماضية، وتراوحت في السنوات الثلاثة 1433-1434هـ بين 20-24٪؛ وهي معدلات أعلى مما تحققه المصارف وغيرها من الصناديق الاستثمارية، وتعود هذه العوائد العالية إلى تنويع المحافظ الاستثمارية للوقف العلمي، والأدوات الاستثمارية المستخدمة، كما يشير ذلك إلى حسن إدارة موارد الوقف العلمي وسلامة إدارة مخاطر الاستثمار.

الجدول (1) معدلات العوائد السنوية لاستثمارات الوقف العلمي لجامعة الملك عبد العزيز في الفترة: 1427-1435هـ

السنة	* معدل العوائد السنوية (٪)	نسبة التغير (الزيادة أو النقصان) (٪)
1427هـ	5.18	-----
1428هـ	4.11	***-20.7***
1429هـ	12.60	***200.6***
1430هـ	15.40	***22.2***
1431هـ	18.44	***19.7***
1432هـ	14.83	***-19.6***
1433هـ	20.00	***34.9***
1434هـ	21.00	***5***
1435هـ	22.00	***4.8***

* بيانات العوائد السنوية مأخوذة من الوقف العلمي لجامعة الملك عبد العزيز (1437هـ).

لما كان الهدف الرئيس للاستثمار هو الحصول على عائد من هذه الاستثمارات، فإن أفضل طريقة لقياس الربحية وأداء الإدارة هي العائد على الاستثمار، وتدل معدلات العائد على الاستثمار كما في الجدول (1) على كفاءة الإدارة في إدارة الاستثمار الأوقاف، وفي الوقت نفسه تدل على نجاح الخطة الاستثمارية الرامية إلى تنمية الموارد الوقفية وزيادة ريعها وأرباحها لمصلحة الجهات الموقوف عليها.

ثانياً: نموذج الوقف العلمي لإدارة استثمار الأوقاف: وبالإشارة إلى الشكل (3)؛ يمكن رصد الخصائص التالية لنموذج الوقف العلمي لجامعة الملك عبد العزيز لإدارة استثمار الأوقاف في النقاط التالية:

1. يقوم على أساس الإدارة المؤسسية للوقف من خلال مجلس النظارة، وهو أسلوب يأخذ بالتنظيم المتعارف عليه في الشركات المساهمة مع وجود جمعية عمومية تقوم بالانتخاب لمجلس النظارة.

2. تخويل صلاحيات لمجلس النظارة في إنفاذ الخطط التفصيلية ومراقبة الاستثمار؛ وهذا ما يمثل نقلة في ادارة استثمارات الأوقاف التي غالباً؛ ما تعتبر الناظر هو شخص طبيعي؛ وليس مؤسسة لها شخصية اعتبارية.
3. إسناد مهمة الاستثمار إلى لجنة مختصة تضم رجال الأعمال الممارسين وخبراء، وفي الوقت نفسه من الواقفين والداعمين للصندوق الذين لديهم خبرة تراكمية طويلة في مجال التجارة والاستثمار.
4. وجود سجل تجاري وشخصية اعتبارية مستقلة لدى الجهات المختصة كوزارة التجارة والغرفة التجارية الصناعية.
5. وجود مراجع قانوني خارجي، وذلك لضمان ضبط العمل المالي والتأكد من سلامته.
6. اختيار سياسة استثمارية مبنية على المخاطر القليلة والعوائد الجيدة، وذلك حفاظاً على أصول الوقف، ورغبة في تنميتها بما يعود بالفائدة على مصارف الوقف.

الشكل (3) نموذج جامعة الملك عبد العزيز في إدارة استثمار الأوقاف

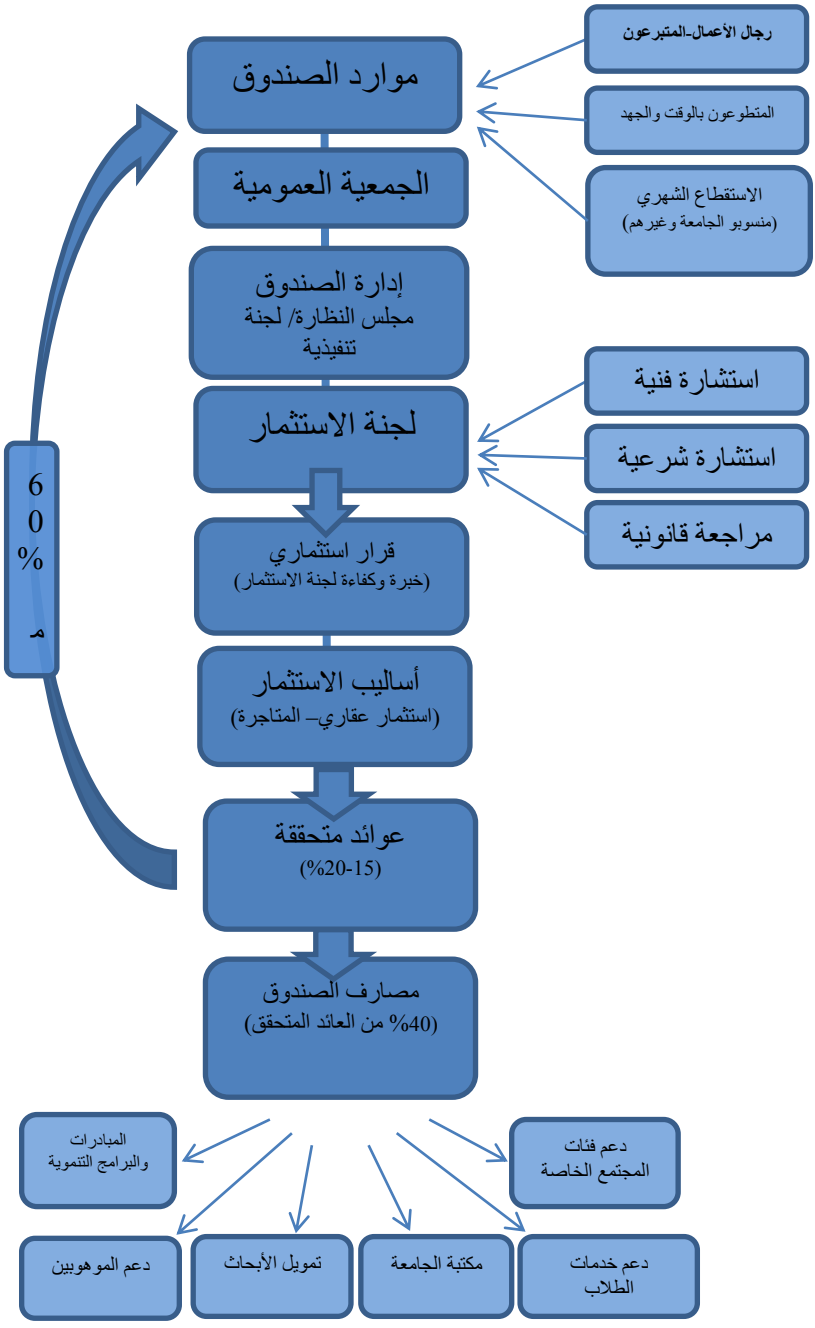
موارد الصندوق
رجال الأعمال-المتبرعون
المتطوعون بالوقت والجهد
الاستقطاع الشهري
(منسوبو الجامعة وغيرهم)
الجمعية العمومية
إدارة الصندوق
مجلس النظارة/ لجنة
تنفيذية
لجنة الاستثمار
استشارة فنية
استشارة شرعية
مراجعة قانونية
قرار استثماري
(خبرة وكفاءة لجنة الاستثمار)
أساليب الاستثمار
(استثمار عقاري– المتاجرة)
عوائد متحققة
(15-20%)
مصارف الصندوق
(40% من العائد المتحقق)
60% م
المبادرات
والبرامج التنموية
دعم فئات
المجتمع الخاصة
دعم الموهوبين
تمويل الأبحاث
مكتبة الجامعة
دعم خدمات
الطلاب

ثالثاً: تقويم نموذج إدارة الاستثمار:

1. تعتمد إدارة الوقف العلمي بجامعة الملك عبد العزيز لاستثمار الأوقاف على جهد اللجنة الاستثمارية، وما يبذل أعضاؤها من التجار وكبار الواقفين بالصندوق، وبالتالي هي تتوقف على ما يُتاح من فرص في السوق، ويتم اختيارها بناءً على الخبرة العملية لأعضاء اللجنة من التجار، وهذا الأسلوب في إدارة استثمارات يحصر استثمارات صندوق الوقف العلمي في محيط محلي، وربما يتسم بالجمود أحياناً لارتباطه بطبيعة السوق المحلي من الضيق ومحدودية الفرص الاستثمارية، وما يعتري السوق من التقلبات، هذا فضلاً عن أن استثمارات معظم استثمارات صندوق الوقف العلمي في السوق المحلية هي استثمارات تقليدية رغم أنها قليلة المخاطر. وفي هذا السياق، يجب الإشارة إلى أهمية الاستعانة ببيوت الخبرة ومديري الاستثمار المحترفين للارتقاء بنوعية وأساليب استثمارات الوقف العلمي، وذلك لتحقيق أرباح وعوائد مجزية؛ مما ينعكس على اداء الصندوق وتوسيع مجالات مصارفه.

الخلاصة:

أولاً: النتائج

من أهمّ النتائج التي انتهى إليها هذا البحث ما يأتي:

1. تمكن الوقف العلمي بجامعة الملك عبد العزيز من بناء نظم إدارية مبتكرة في طريقة إدارة الأوقاف تماثل عمل الشركات المساهمة في القطاع الخاص، وذلك من خلال جمعية عمومية تضم جميع الواقفين الكبار.
2. اعتماد الوقف العلمي على نظام الصكوك الوقفية لتنظيم إدارة الأوقاف، كما أن له سجل تجاري، وشخصية اعتبارية مسجلة في الغرفة التجارية، وجميع موظفي الوقف العلمي ملحقين بنظام التأمينات الاجتماعية، وهذا ما يضع الوقف العلمي لجامعة الملك عبد العزيز في موقع الصدارة كمؤسسة وقفية نموذجية، واستطاعت

أن تحول رؤيتها وخطتها الإستراتيجية إلى واقع ملموس وتجربة عملية ناجحة.

3. قيام الوقف العلمي لجامعة الملك عبد العزيز بتنمية أموال الوقف وزيادتها عن طريق الاستثمار، حيث يتم استثمار موارد الوقف العلمي في معاملات متعددة سواء كانت صفقات تجارية أو عقارية أو صناعية مختلفة، وذلك عبر لجنة استثمار تضم خبرات وتخصصات متعددة، ويشترط الوقف أن تكون جميع معاملاته وأنشطته الاستثمارية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
4. بلوغ عوائد الاستثمار إلى معدلات أعلى مما تحققه المصارف وغيرها من الصناديق الاستثمارية، وتعود هذه العوائد العالية إلى تنويع المحافظ الاستثمارية للوقف العلمي، وتعدد الأدوات الاستثمارية المستخدمة، كما يدّلُ ذلك على الكفاءة في إدارة موارد الوقف العلمي، والجدارة في إدارة مخاطر الاستثمار.
5. تنوعت الصيغ الوقفية التي فسحت له المجال لتوسيع أنشطته الاستثمارية، حيث شملت بناء شقق فندقية وتجارة الجملة والتجزئة وبيع وشراء وتأجير العقارات والأراضي والمساهمة في تأسيس الشركات الاستثمارية في مجالات متعددة.
6. ضرورة الاستعانة ببيوت الخبرة ومديري الاستثمار المحترفين للارتقاء بنوعية وأساليب استثمارات الوقف العلمي وارتياد مجالات استثمارية غير تقليدية، وذلك لتحقيق أرباح وعوائد مجزية؛ مما ينعكس على أداء الصندوق وتوسيع مجالات مصارفه وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

ثانياً: التوصيات

وفي ضوء ما أسفرت عنه نتائج البحث؛ تُسّجلُ التوصيات الآتية:

1. أهمية اعتبار الوقف من المصادر المهمة لتمويل التعليم في البلدان الإسلامية، والاستفادة من التجارب الناجحة حيث تشكل عوائد

استثمار الأوقاف جزءاً كبيراً من مصادر تمويل النفقات التشغيلية أو الجارية للجامعات.

2. أن يعتبر الوقف الجامعي مدخلاً لتعزيز الاستقلالية المالية والإدارية للجامعات السعودية، وتقليل الأعباء على الميزانية العامة وميزانية الجامعة أيضاً، حيث يكتنف الاعتماد على ميزانية الدولة تقلبات قد لا تضمن للجامعة الاستقرار المالي الذي يساعدها على التنافسية على المستوى العالمي أو المستوى المحلي،
3. أن يوظف الوقف لتمويل واستدامة الموارد المالية اللازمة لدعم البحوث والتطوير في الجامعات، ويعد أداة لتحفيز الإبداع والتميز في العلمي.
4. أن ينظر إلى الأوقاف كمظلة لتوفير الحماية ضد الأزمات المالية في الاقتصادات الوطنية للبلدان الإسلامية، وخصوصاً لحماية المشروعات التعليمية ومجالات البحوث العلمية التي تقوم بها الجامعات خدمة للمجتمع وتحقيقاً لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
5. أن تؤسس الأوقاف في الجامعات وغيرها باحترافية، وتُدار أصولها على أسس اقتصادية واستثمارية جيدة، وذلك من أجل أكبر منفعة ممكنة من الوقف بالنسبة للواقف والموقوف عليه، ويؤدي ذلك إلى دوام الوقف واستمراره، ومن ثمَّ دوام تحقيق الهدف منه بالنسبة للواقف والموقوف عليه.
6. ضرورة قيام الجامعات على تنمية هذه الأوقاف من خلال الهبات والتبرعات التي تحصل عليها نتيجة جهود حملاتها المستمرة والموجهة إلى الخريجين والمنتسبين إليها من الطلاب والأساتذة والعاملين فيها، وإلى الشركات التجارية والمؤسسات الخيرية.
7. أن تدرك الجامعات في البلدان العربية والإسلامية أهمية الأوقاف وتقوم بتفعيل دورها في توفير موارد مالية كبيرة لدعم أنشطة البحوث والتطوير وخدمة المجتمع.

8. الاستفادة من تجارب الجامعات السعودية وخصوصاً: جامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الملك سعود، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن؛ التي كان لها دور الريادة في إدخال مفهوم الأوقاف الجامعية من خلال مشروعات كراسي البحث الوقفية، ودعم البرامج البحثية التطبيقية والتعليمية والشراكة مع رجال الأعمال في تأسيس الأوقاف، وتوجيه مصارفها نحو خدمة التعليم.

الهوامش والمراجع المعتمـــدة

(1) محمد، عبد رب الرسول رمضان (2005). دور الأوقاف في دعم الأزهر، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر العدد (27)، الجزء الأول، ص ص: 75-76.

(2) العوضي، رفعت السيد (2005). تمويل مؤسسات المجتمع المدني، مركز الدراسات المعرفية، محاضرة ألقيت بتاريخ 12 أبريل 2005م، ص: 5.

(3) رمضان، مصطفى محمد (1983). دور الأوقاف في دعم الأزهر كمؤسسة علمية إسلامية، بحث قدم إلى ندوة "التطور التاريخي لمؤسسة الأوقاف في العالم العربي والإسلامي"، التي نظمها معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بغداد-أبريل 1983هـ ص ص:2/6-21/7.

(4) **Josh Lerner, Antoinette Schoar, and Jialan Wang (2008). Secrets of the Academy: The Drivers of University Endowment Success. Working paper. P. 2**

(5) جامعة الملك عبد العزيز-الوقف العلمي عقد من العطاء والمبادرات 1425-1435هـ-ص:28-29.

(6) جامعة الملك عبد العزيز (د.ت) كتيب الوقف العلمي. ص:12-13.

(7) بشير، محمد شريف (2016م). استثمار الوقف العلمي بالجامعات السعودية: صندوق وقف جامعة الملك فهد للبترول والمعادن نموذجاً. مجلة بيت المشورة، العدد (4)، أبريل 2016م، ص. 71. (69-93).

(8) صدر المرسوم الملكي بتاريخ: 1437/2/27هـ بالموافقة على نظام الهيئة العامة للأوقاف بالمملكة العربية السعودية، وهي هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة، وترتبط برئيس مجلس الوزراء وتقوم بتنظيم شؤون الأوقاف العامة والأهلية والمشتركة في المملكة.

(9) جامعة الملك عبد العزيز (1436هـ). الوقف العلمي: عقد من العطاء، مبادرات وإنجازات: السعودية، جدة.

(10) لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على كتاب "الوقف العلمي: عقد من العطاء، مبادرات وإنجازات" على الرابط:

http://waqf.kau.edu.sa/Default.aspx?Site_ID=*808*&Lng=AR

(11) كتيب الوقف العلمي، مرجع سابق، ص:13.

(12) مقابلة مع مساعد المدير للوقف العلمي بجامعة الملك عبد العزيز (يوم الثلاثاء 1437/2/19هـ): جدة.

(13) مقابلة مع أمين لجنة للوقف العلمي بجامعة الملك عبد العزيز (يوم الثلاثاء 1437/2/19هـ): جدة.